إجماع على ضرورة تلافي الشبهات الدستورية دعماً للتجربة الديمقراطية وإبعاداً للبلاد عن الفتنة

المرشحون: هدفنا خدمة الكويت وشعبها .. ووحدتنا الوطنية خط أحمر

■ الدويسان: إذا كان المجلس الماضي تعرض للإبطال فنريد أن يكون المجلس المقبل مفرزاً للأبطال

■ الجدي: الفرصة عادت لمن لم يشارك في الدورة السابقة ويستجيب لدعوة سمو الأمير

فيصل الدويسان

عبدالله العدواني

أجواء إيجابية في أول أيام الترشح للانتخابات

■ أبل: الاستقرار السياسي تحقق بتحصين الصوت الواحد وعلينا التفكير في مواجهة تحديات المرحلة المقبلة

■ المطيري: زمن تكميم الأفواه انتهى وللأسف لدينا جهات غير قادرة على فهم هذا الأمر

محمد المسيلم

فيصل الكندري

مبارك النجادة

■ النجادة: نحن أمام مرحلة حرجة ومهمة والاختلاف يجب أن يبقى بعيداً عن التشنج

■ المطوع: العواصف السياسية لم نجن منها إلا التراجع في المشاريع التنموية

■ الحمد: «الصوت الواحد» عالج الخلل في النظام الانتخابي وعلى السلطتين التعاون لإنجاز المشاريع

■ الكندري: سنعمل بكل أمانة وصدق لإنجاز المشاريع وإقرار القوانين والتشريعات المعطلة

وائل المطوع

عبدالله العازمي

عبدالوهاب الأمير

عوض العنزي

فهد الظفيري

ناصر المري

هاني ميرزا

فإن ذلك يعد كلفة سياسية باهظة يدفع ثمنها الشعب الكويتي، الذي سيفقد الثقة في الحكومة والمجلس.

قال مرشح الدائرة الثانية خليل الصالح آتينا اليوم لتدشين وتأكيد مشاركتنا السابقة بمرسوم الصوت الواحد، خاصة بعد حكم المحكمة الدستورية واتضاح الصورة القانونية والدستورية.

وأضاف، إننا نرى إجراءات الانتخابات الحالية سليمة، لا تشوبها شائبة، مشددا على ضرورة اختيار الكفء ومن يضع مصلحة الكويت نصب عينيه.

وأكد الصالح على أن القوانين التي أقرت في المجلس السابق 143 قانون، استفاد منها جميع أبناء الشعب الكويتي، فالمجلس السابق كان مجلسا ديمقراطيا أنجز العديد من المشاريع والقوانين الخاصة بالتنمية.

وشدد الصالح على ضرورة التحلي بالوحدة الوطنية ونبذ الطائفية والقبلية والفئوية، مشيرا إلى أن الكويت بحاجة إلى حكومة لا تجزع من المسائلة السياسية.

وقال النائب السابق فيصل الدويسان كل عام وانتم بخير ولا نريد أن نقول كل عام والكويت في انتخابات، وإذا كان المجلس الماضي تعرض للإبطال فنريد أن يكون المجلس المقبل مفرزا للأبطال، مشيرا إلى أن المجلس المبطل رقم «1» أفرط في التعامل والرقابة على السلطة التنفيذية، بينما مجلس المبطل «2» فرق بالرقابة بالكامل وسلم رقبته وشاربه للسلطة التنفيذية.

وأكد أن الشعب الكويتي ليس متطرفا وليس متساهلا إلى ابعد الحدود بل هو شعب متوازن ويرد أن يكون له مجلس متوازن ايضا، مبينا انه إذا كان هناك شيء نفتخر به الكويت أمام العالم فهو وجود مجلس الأمة وليس وجود الحكومة، مستغربا أن يتعرض هذا المجلس للإبطال مرتين دون أن يكون هناك أي طرف حكومي يتحمل المسؤول.

وشدد على أن المفترض أن يتقدم كل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية باستقالتيهما أمام سمو الأمير بعد أن تسببا ببطلان المجلس، ولكن الحكومة لا تحترم الديمقراطية أصلا، مؤكدا أن هذه الحكومة ستتسبب بفشل التنمية وقد أخفقت في انجاز المشاريع الكبرى مثل إستاد جابر وغيرها.

ورأى أن القادم من الأيام مفصلي في تاريخ الكويت، فإما أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية وإما لا، والمجلس القادم يجب ألا يكون مفرطا، ويجب أن يكون مجلسا حقيقيا يعكس إرادة الشعب، لافتا إلى أن هناك من يخدع الشعب بأن المجلس الماضي مجلس انجاز بناء على القوانين ذات الصبغة المالية التي تم إقرارها وهم يعلمون أن هذه القوانين سوف ترد.

وتمنى على أهل الكويت أن ينتبهوا إلى أن العام المقبل ملىء بالمخاطر والفتن، ويجب أن تكون الديمقراطية هي السور الحقيقي الذي يبنى لحماية الكويت، وذلك عبر اختيار مجلس ذي إرادة يعلم الحكومة كيف يكون الانجاز وإلا فإن الكويت ستكون في خطر، مطالبا الحكومة أن تكون جريئة وان تقدم استقالتها وتسمح بالدماء الجديدة وإلا فإننا لا طبنا ولا غدا الشر.

وأكد انه لا يرغب في التعاون مع هكذا حكومة التي لا تشعر بالحرج من إبطال مجلسين تشريعيين رغم أن هذا الأمر فيه من إضاعة وقت الشعب والتشكيك في نتائج الديمقراطية والتسبب بفضيحة للكويت أمام الدول، معتبرا انها جريمة كبرى تسببت بها الحكومة.

وعبر عن أسفه لأن بعض النواب لم يعطوا الفرصة للاستجوابات في المجلس المبطل قائلا، «ناس غير مؤتمنين على إرادة الأمة»، فكيف يتحقق العدل إذا لم يتم السماح بالاستماع إلى إجابات الوزير، ومعرفة حقيقة التعامل مع الكيان الصهيوني، مبينا أن شعبا تنادى في شهر رمضان لبناء سور الكويت يستحق ان يكون له مجلس فيه نواب حقيقيون وليس هؤلاء.

وبسؤاله عما إذا كان يتخوف من إبطال المجلس المبطل، قال الدويسان انه حتى وان كانت هناك أخطاء فيجب ألا يبطل المجلس عليها حتى تستقر البلد، مشيرا إلى أن الحكومة كان يجب أن تحاسب على إبطالها المجلس الأول.

وأشار إلى أن المتطرفين أيا كان اتجاههم ليسوا متدينين لان الإسلام دين السماحة، وأي متطرف يأكل الأكباد ليس متدينا، فالتاريخ النبوي لا يعرف التطرف، وكم واجه النبي «ص» بسماحته من أساؤوا إليه، ولم يكن يسمح بالإساءة إلى الأطفال والشيوخ والنساء وقطع الأشجار.

ولفت إلى أن وزارة الأوقاف مسؤولة بشكل كبير في هذا الجانب لأنها تسمح لجماعات بعينها بالسيطرة على المساجد، مذكرا بأنه في السابق كانت المساجد السنية تجمع المصلين الشيعة أيضا ولكن الآن اختلف الوضع، محملا وزير الداخلية أيضا المسؤولية في هذا الجانب بضرورة تطبيق القانون على الجميع بمسطرة واحدة.

من جهته، أوضح المرشح الدائرة الرابعة ناصر النبهان الشمري انه تقدم للترشح لغاية أهم وهي الاطمئنان لصحة الإجراءات الحكومية في تسيير الانتخابات، مؤكدا أن الحكومة لا تملك ثقافة إفتائية، ولو كانت تحترم الديمقراطية لكانت قدمت استقالتها بعد تسببها في بطلان مجلسين، مؤكدا أن حكومة كهذه تستحق الرحيل لأنها تتعمد وضع الأخطاء الإجرائية من اجل إبطال المجالس.

وبين أن التنمية في الكويت متوقفة منذ عقود بسبب النهج الحكومي العقيم، والفساد المستشري في الحكومة، لافتا إلى أن قضية «الكويتيين البدون» تتحملها أيضا الحكومة التي تركت هذه الفئة تعاني من الظلم والإجحاف، مشيرا إلى أن الكثير من هؤلاء كانوا يعيشون في بادية الكويت ولكن لضعف إجراءات الحكومة في إحصائهم تسبب ببقائهم بدون جنسية.

وطالب برحيل الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية لان تسبب بتفريخ المشاكل وتشعبها، مؤكدا أن الحكومة والجهاز المركزي يستحقان الإحالة إلى القضاء على خلفية الجوازات المزورة التي كانت توضع إعلاناتها أمام بوابة الجهاز المركزي ويسمح ببيعها علنا، وكذلك قضية القيود الأمنية وتعميمها على اسر بأكملها بدون وجه حق، معتبرا أن الحكومة تتعامل بمزاجية مع قانون الجنسية، فلا يعقل ان يمنح وزير الداخلية الجنسية لبعض الحالات بدون أن يكون لها ملف أصلا، بينما ملف الشهداء البدون لم يعالج إلى الآن.

وحذر من أن انفجار شباب البدون قادم، وعلى الحكومة أن تعالج هذا الملف أو أن تتحمل تبعات هذا الملف الذي ماطلت به على مدى 50 عاما.

بدورها، أوضحت ريهام الجلوي مرشحة الدائرة الثالثة أنها ترشحت لإيمانها أن المرحلة المقبلة تتطلب بناء اقتصاديا قويا من اجل تحسين معيشة المواطن، بالإضافة إلى أنها تريد أن تشجع جيل الشباب من القطاع الخاص على التواجد في مجلس الأمة للمشاركة في صناعة القرار.

وبينت انه إذا جاء عدد لا يستهان به من الشباب في المجلس المقبل فإن الحكومة ستجبر على الأخذ بأفكار الشباب في خطتها التنموية.

وذكرت أنها مطمئنة إلى سلامة إجراءات الانتخابات بناء على تطمينات الخبراء الدستورية، متمنية إلا يتم أبطال المجلس.

من ناحيته، قال مرشح الدائرة الخامسة النائب السابق سعدون حماد انه تحول من الدائرة الثالثة إلى الخامسة لأن وضعه الانتخابي هناك أفضل، مشيرا إلى انه أول من صرح بان المجلس سيبطل لخطأ في الإجراءات، متمنيا أن تكون الإجراءات الحالية سليمة وان تجرى الانتخابات بدون أخطاء.

وطالب الحكومة بعدم إصدار أي قرارات انتخابية في هذه الفترة من خلال تعيين بعض الوكلاء المساعدين، وقال ان على مجلس الوزراء أن يوقف هذه القرارات الانتخابية التي تخدم بعض المرشحين.

ورأى انه أمر ايجابي عودة الكثير من المقاطعين للمشاركة في الانتخابات بعد أن حصنت المحكمة الدستورية مرسوم الصوت الواحد.

وبارك عضو المجلس المبطل ومرشح الدائرة الثالثة د. خليل عبدالله ابل للشعب الكويتي مناسبة الانتخابات، داعيا جميع المرشحين الى المنافسة الشريفة.

وأعرب عن ارتياحه لان الاستقرار السياسي تحقق بتحصين الصوت الواحد، وعلينا ان نفكر في كيفية مواجهة تحديات المرحلة المقبلة، وعلى الحكومة والمجلس المقبلين أن يكونا على مستوى المسؤولية لمواجهة التحديات، وان يكون هناك تقييم لأداء التنمية وتقويم ومحاسبة، وهو الأمر الذي افتقدناه في المجلس.

وشدد على ضرورة محاسبة كل من يتأخر في تطبيق القوانين، وعلينا أن نمارس دورنا الرقابي والتشريعي وبالكامل.

من جهته، تمنى مرشح الدائرة الثالثة سعود صاهود المطيري إطلاق سراح جميع المعتقلين وانهاء قضاء الرأي، مؤكدا ان زمن تكميم الافواه انتهى ولكن للأسف لدينا بعض الجهات غير قادرة على فهم هذا الامر.

وطالب صاهود ببداية صفحة جديدة من اجل بناء كويت المستقبل، فلا يعقل ان نقول اننا في عرس ديمقراطي بينما ابناؤنا في السجون، متمنيا ان تترجم الجهات المسؤولة عفو صاحب السمو الذي قال انه لا يحمل ضغينة على اي طرف على ارض الواقع.

واستنكر استبعاد الوافدين لمجرد ارتكابهم مخالفات مرورية، مؤكدا ان هذا التعامل بعيد عن الانسانية.

وتناول قضية البدون هذا الملف الذي رأى ضرورة اغلاقه من خلال منح الجنسية للمستحقين دون مماطلة او تأخير.

واستغرب التحجج بعدم وجود الاراضي الكافية لمعالجة القضية الاسكانية بينما نرى القسائم توزع بمساحات كبيرة لتربية المواشي، مبينا ان الحكومة غير جادة في معالجة هذه القضية.

وانتقد السياسة الانتقائية التي تتبعها وزارة الاعلام في منح التراخيص لفتح القنوات الاعلامية والصحف، لافتا الى انه نجح مؤخرا في الحصول على ترخيص قناة قضائية بعد ان لجا الى القضاء.

وبين انه امر غير مقبول ان الحديث عن الوحدة الوطنية، بينما نرى تقسيم المواطنين الى فئات ومواطن درجة اولى ومواطن درجة ثانية، مطالبا الحكومة بالتعامل بمسطرة واحدة مع الجميع حتى تعزز الوحدة الوطنية فعلا.

ورأى ان الحديث عن وزارات السيادة امر مخالف للدستور ومخالف للعدالة الاجتماعية، وأن الاوان للحديث عن رئيس وزراء شعبي، وكسر الاحتكار الحاصل في هذا الجانب، اذا كنا نريد تطبيق العدالة والمساواة الحقيقية على ارض الواقع.

وحذر من ان الرشوة انتشرت بشكل كبير، واليوم نحن كتجار غصبا علينا ندفع الرشوة والا سيتم تاخير مشاريعنا ونخسر خسائر مضاعفة ولم نر مسؤول يحاسب.

وانتقل الى الحديث عن ملف القضاء مؤكدا ان القضاة ليسوا ملائكة ويجب ان تكون هناك جهة رقابية مستقلة يلجأ لها المتضرر من اي غبن، متمنيا ان تعود الكويت افضل مما كانت والخير للجميع.

وأوضح انه اختار الدائرة الثالثة لأنها كويت مصغرة تضم كل شرائح المجتمع.

قال الدكتور خالد العنزي مرشح الدائرة الرابعة ان بعد تحصين الصوت الواحد كان لزاما خوض الانتخابات وعلى الشعب الكويتي ان يشارك في العرس الديمقراطي لتفعيل المسيرة الديمقراطية.

وعن برنامجه الانتخابي اشار الى انه يتضمن هموم الشارع الكويتي وفي مقدمتها نبذ الطائفية والمحافظة على الوحدة الوطنية بالإضافة الى قضايا التعليم والسعي نحو اقرار القوانين والتشريعات الرامية الى تحويل الكويت الى مركز مالي واقتصادي بناء على الرغبة الاميرية السامية.

واشار الى ان القضية الاسكانية ستكون محورا رئيسيا له في حال وصوله الة قاعة عبدالله السالم فضلا عن دعم الشباب والاهتمام بقضاياهم واقرار التشريعات الخاصة بدعم الشباب واستثمار الكفاءات.

من جهته اوضح عبدالكريم الشريفي مرشح الدائرة الرابعة علينا جميعا ان نشار في العرس الدمقراطي فالشعب الكويتي منفتح سياسيا مشيرا الى ان برنامجه الانتخابي سيتركز على رعاية الشباب والاهتمام بهم.

وقال مرشح الدائرة الخامسة فيصل الكندري اننا سنعمل بكل امانة وصدق لانجاز المشاريع واقرار القوانين والتشريعات المعطلة مشيرا الى انه سيطالب بوضع قوانين تحث على الوحدة الوطنية علاوة على وجود حكومة فيها وزارات اكفاء.

وقال مرشح الدائرة الثانية احمد الحمد ان القضاء الكويتي النزيه قد حصن الصوت الواحد والذي عالج الخلل في النظام الانتخابي ولا نكابر بوجود هذا الخلل «قانون الانتخاب السابق» وناشد الحمد الحكومة والمجلس القادم الى المزيد من التعاون لانجاز العديد من المشاريع الجاذبة للاستثمار وتفعيل دور القطاع الخاص.

المرشحون توزعوا على الدوائر الانتخابية وفق النحو التالي:

الدائرة الاولى: 1 - جاسم الجدي 2 - خالد الشطي 3 - صالح عاشور 4 - عبدالحميد دشتي 5 - عبدالله الرومي 6 - عيسى الكندري 7 - فيصل الدويسان 8 - مبارك الحراد 9 - محمد القحص العنزي 10 - يوسف الزلزلة.

الدائرة الثانية: 1 - أحمد الحمد 2 - حمد الهرشاني 3 - خليل الصالح 4 - عادل الخرافي 5 - عوض العنزي 6 - وائل المطوع.

الدائرة الثالثة: 1 - أنور عبدالصمد 2 - باسل الجاسر 3 - خليل عبدالله 4 - روضان الروضان 5 - ريهام الجلوي 6 - سعود المطيري 7 - عبدالكريم الكندري 8 - عبدالله المعيوف 9 - عبدالوهاب الامير 10 - علي الشمالي 11 - نبيل الفضل.

الدائرة الرابعة: 1 - بدر الهدية 2 - خالد العنزي 3 - سالم السعيدي 4 - سالم البيدان 5 - صلال الحربي 6 - عبدالكريم الشريفي 7 - عبدالله العدواني 8 - فهد الضفيري 9 - فوزي الشلاحي 10 - فيصل العبد 11 - مبارك الرشيدي 12 - مبارك الخريجح 13 - مبارك النجادة 14 - محمد المطيري 15 - محمد المسيلم 16 - محمد البراك الرشيدي 17 - ناصر الشمري 18 - ناصر الدويلة 19 - نايف الفضلي 20 - نيف العلاطي 21 - هاني ميرزا.

الدائرة الخامسة: 1 - خلف الفرحان السعد 2 - سعدون حماد 3 - شجاع العجمي 4 - طاهر الفيلكاوي 5 - عايض العازمي 6 - عبدالكريم الهندال - 7 عبدالله العازمي 8 - فالح العجمي 9 - فيصل الكندري 10 - محمد العصيمي العتيبي 11 - محمد الصواغ 12 - مشعان المطيري 13 - ناصر المطيري 14 - ناصر المري 15 - نواف العتيبي 16 - هاني حسين شمس 17 - يوسف العتيبي.